قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الرهانات الاقتصادية لمجازر الروهينغا في إقليم أراكان

The economic charges of the Rohingya massacres in Arakan province

د. لطفي خياري*[1]
[1]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

Key words:
Rohingyas,
Bay of Bengal,
Rakhine State,
New Silk Road.

Abstract

The The United Nations classifies the Rohingya among the most marginalized minorities in the world, They're considered one of the Muslim minorities in Myanmar, but only they remain exposed to the most heinous crimes classified as crimes against humanity, these crimes coincided with the lifting of trade restrictions on Myanmar, therefor the countries, led by the United States of America, found lagging behind compared to China and India, in investing in Myanmar, especially with oil discoveries on the coasts of Rakhine (Arakan) region.Despite all the crimes against this minority,due to international interests'conflict, the international community has not been able to intervene to stop them. China opposes every intervention in Myanmar, sinceit's energy security and Rakhine region are related, this region remains the only safe passage for China in the Southeast Asia region, especially since the traditional oil channel from the Gulf passes through The Malacca Strait remains under the control of US allies, as well as the attempt of China's competitors to provoke the ethnic conflict in Rakhine to make it a hotbed of terrorism, thus trapping China in the region.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2021-11-04
القبول : 2021-12-05

الكلمات المفتاحية:
الروهينغا،
خليج البنغال،
إقليم أراكان (راخين)،
طريق الحرير الجديد.

ملخص

تصنف الأمم المتحدة الروهينغا ضمن الأقليات الأكثر تهميشًا في العالم، وهي من الأقليات المسلمة في برمانيا، إلاّ أنّها تبقى الوحيدة من الأقليات المسلمة في برمانيا التي تتعرض لأبشع الجرائم التي تُصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم التي ارتكبت تزامنت مع رفع القيود التجارية على برمانيا، وهكذا وجدت الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متأخرة مقارنة بالصين والهند، في الاستثمار في برمانيا، خاصة مع اكتشاف النفط على سواحل إقليم راخين، وبالرغم من كل ما تتعرض له هذه الأقلية من جرائم لم يتمكن المجتمع الدولي من التدخل لإيقافها، بسبب تضارب المصالح الدولية، فالصين تعارض كل تدخل في ميانمار، بالنظر لارتباط آمنها الطاقوي بهذا الإقليم، باعتباره يبقى الممر الوحيد الآمن في منطقة جنوب شرق آسيا، خاصة وأنّ الممر التقليدي للنفط القادم من الخليج يمر عبر مضيق ملقة يقع تحت سيطرة الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن محاولة المنافسين للصين في إثارة النزاع العرقي في راخين لجعلها بؤرة للإرهاب، لتكون ذريعة يسمح بالتدخل في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، وبالتالي محاصرة الصين في المنطقة.

* Corresponding author at : the National Graduate School of Political Science, ALGERIA.
Email : klotfidz@hotmail.com

1. مقدمة

عانت ميانمار قرابة ربع من الزمن من الحكم الديكتاتوري الذي عانت منه الأقليات أشد المعاناة كونها كانت ضحية لسياسة الجيش الرافضة للاعتراف بحقوقها المختلفة ممّا جعل الكثير منها يقرر حمل السلاح ضد الحكومة المركزية، وكذا البرمان باعتبارهم يشكلون الأغلبية في البلاد.

ويُعتبر الروهينغا من الأقليات التي عانت أكثر من سياسة الحكومات المتعاقبة الرافضة للاعتراف لها بأدنى الحقوق، كما تعرضت هذه الأقليةمن الحين لآخر لحملات التطهير التي كان يقودها الجيش، فضلاً عن رفض الأقليات الأخرى لتواجد الروهينغا في البلاد، وكان الاعتقاد أنَّ هذه المعاناة ستزول بتقلد زعيمة المعارضة(أو سان سو تشي) لمنصب مستشار الدولة، كونها ستعترف بحقوق الروهينغا، لكن لا شيء من ذلك تحقق.

لقد تعرض الروهينغا، عام 2017، إلى أكبر عملية تطهير عرقي عرفتها المنطقة، ومع ذلك لم يتحرك العالم لنصرتهم، وعلى رأسهم مجلس الأمن الذي لم يتمكن من إصدارلائحة واحدة تدين بموجبها سلطات ميانمار ولإيقاف عمليات الإبادة التي تعرض لها الروهينغا، وكل ذلك بسبب الفيتو الذي استعملته الصين الحليفة التقليدية لميانمار، فالموقف الصيني هذا كان يخفي وراءه حماية مصالح الصين الاقتصادية في ميانمار، في المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض عقوبات على ميانمار، والتي كانت من ورائه حماية مصالح أمريكا في المنطقة.

أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور العامل الاقتصادي منذ الاحتلال البريطاني، في تأجيج النزاع في منطقة أراكان (راخين)، والدور الذي تلعبه الدول الكبرى في تأزيم الوضع في هذه المنطقة، التي يذهب ضحيتها الروهينغا، التي تتعرض لأبشع عمليات الإبادة.

الإشكالية

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في: إلى أي مدى لعبت الانتماءات العرقية والمصالح الاقتصادية دورًا في انتهاج عمليات إبادة في حق الروهينغا.

الفرضيات:

لمعالجة هذه الإشكالية، تمَّ طرح الفرضيات الآتية:

- التعامل روهينغا أثناء الاحتلال البريطاني يُعتبر من أسباب صعود فكرة الانتقام ضد الروهينغا.
- خيرات إقليم أراكان تثير أطماع القوميات الأخرى في ميانمار لهذا تنتهج سياسة التطهير العرقي.
- اكتشاف حقول النفط في سواحل أراكان أدخلت فواعل جديدة عجلت من عمليات الإبادة في حق الروهينغا.

المناهج

وللإجابة على الإشكالية والفرضيات تمَّ الاعتماد على المنهج التاريخي، وهذا من خلال العودة إلى الجذور التاريخية للأزمة الروهينغا في إقليم أركان، من أجل توضيح دور الأحداث التاريخية التي تسبب في تهميش وعزل الروهينغا عن بقية سكان ميانمار، وأنَّ كل ما تتعرض له الروهينغا من إبادة ما هو إلى عبارة عن انتقام لأحداث وقعت منذ الاحتلال البريطاني، كما تم الاعتماد في التحليل على المقاربة الاقتصادية، وهذا من خلال التطرق إلى أطماع النخب الحاكمة في ميانمار، وكذا الدول الكبرى، في خيرات إقليم أراكان، خاصة بعد اكتشاف النفط في سواحل هذا الإقليم.

2. الجذور التاريخية لأزمة الروهينغا في ميانمار

يُشكل الروهينغا إحدى الأقليات المسلمة في ميانمار، وهذا ما يجعل العديد من المحللين يعتبر أنَّ التصفية العرقية التي يتعرض لها الروهينغا سببها كونهم مسلمين، لكن الروهينغا في الواقع ليسوا وحدهم من يعتنق الإسلام في ميانمار بل هناك أقليات أخرى مسلمة في هذه البلاد، ولكنَّها مع ذلك لا تتعرض لما يتعرض له الروهينغا من حملة تطهير عرقية وإبادة، هذا ما يدفعنا للبحث في الجذور التاريخية لأسباب التطهير العرقي الذي يتعرض له الروهينغا دون غيرهم من الأقليات المسلمة.

2. 1. الروهينغا قبل الاحتلال البريطاني

ينحدر الروهينغا، الذين استوطنوا المجال البنغالي-الأراكاني، من العرب والفرس والأتراك الذين أتوا مهاجرين إلى هذا الإقليم عبر رحلات تجارية، بداية من القرن الخامس الميلادي، ثم تلاه رحلات أخرى في القرنين الثاني والثالث عشر، وفي القرن الخامس عشر أصبح الإسلام الديانة الرسمية للإقليم، وهذا حينما كان حاكم أراكان تابعًا لسلطان البنغال (ARACO, 2008, p 168).

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لميانمار ولإقليم أراكان

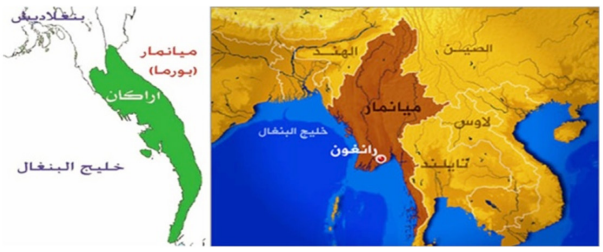

المصدر: http://noqta.info/page-106575-ar.html

ينتشر المسلمون عبر الأقاليم المختلفة لماينمار، ويُشكلون ما يُقارب نسبة15% من سكان الدولة، ونصفهم من سكان إقليم راخين (أراكان) ومن أغلبية إثنية الروهينغا، وتعتبر هذه الأخيرة من العرقيات المنبوذة في ميانمار، ومن أغلب الاثنيات بما

فيهم مسلمي أراكان أنفسهم، وهذا لعدة اعتبارات تاريخية.

وينقسم المسلمون في ميانمار إلى 05 مجموعات رئيسية وكل واحدة من هذه المجموعات لها أوضاعها الخاصة، وتختلف صلاتها مع الدولة والمجتمع والبوذيين والحكام العسكريين باختلاف المجموعة التي ينتمون إليها:

المجموعة الأولى: يمثلها المسلمون من أصول برمانية التي أسلمت مع بداية التوافد التجار المسلمين للمنطقة، وهؤلاء يتمتعون بجميع حقوقهم.

المجموعة الثانية: وهم الروهينغا المجموعة الأكثر عددًا ويعود أصلهم لبلاد البنغال وبالضبط من شيتاغنغ Chittagong، وهي المجموعة الأكثر عرضة للتمييز، ويُقدر عددهم في إقليم أراكان حوالي مليون شخص من أصل ثلاثة ملايين من سكان إقليم (GEOFFROY, 2020,https://www.lemonde.fr).

المجموعة الثالثة: وهم الذين يُطلق عليهم اسم (البنتاي) Panthay، وهم من الأصول الصينية من إقليم (يونان) Yunnan، والمقيمين حاليًا في الشمال الشرقي لإقليم الشان Shan، وهي أقلية مندمجة في المجتمع الميانماري (ARACO, 2008, p 163).

المجموعة الرابعة: هم المسلمون الهنود الذين ولدوا في ميانمار لأب وأم هنديين مسلمين.

المجموعة الخامسة: الزيربابديس وهم أطفال مولودون من الزيجات المختلطة من أباء هنديين وأمهات من ميانمار، وهم بدورهم مندمجين في المجتمع الميانماري، والنقطة المشتركة بين هذه الجماعات المسلمة أنَّها تدين أغلبيتها بالمذهب السنّي.

كان يتمتع المسلمون قبل الاحتلال البريطاني لشبه الجزيرة الهندية، بمكانة خاصة في الأقاليم المختلفة المشكلة لدولة ميانمار حاليًا خاصة تلك التي كانت تقيم على إقليم أراكان في عهد المملكة البوذية الأراكانية (1431-1785) حيث كانوا يُعتبرون همزة وصل للتجارة بين المملكة وجنوب شبه القارة الهندية، وقد كان المسلمون في تلك الحقبة الزمنية يُشكلون جزءًا من المجتمع الأراكاني، حتى أنَّ (مروك أو) Mrauk-u عاصمة المملكة قد تبنت عادات المسلمين دون حرج ولم يكن يشكل ذلك مشكلاً بالنسبة للبوذيين BOISSEAU), 2018, p 220).

لم يعد المسلمون الأراكانيون يتمتعون بالحماية نفسها التي تمتعوا بها في ظل حكم المملكة الأراكانية، وهذا بعد انهزام المملكة الأراكانية أمام مملكة البرمان Birman سنة 1785، مما جعل الأقلية المسلمة تفقد امتيازاتها المالية والسياسية في البلاد لصالح البرمان البوذيين، وهذا بعد أن كان المسلمون يعملون كإداريين في البلاط الملكي ويتحكمون في التجارة الخارجية للمملكة، واستمر الوضع على حاله إلى غاية احتلال برمانيا من قبل الانجليز وإلحاقها فيما بعد بالراج البريطاني Le Raj Britannique أي بالحكم البريطاني، حيث أنَّه أثناء الحرب الأولى، -كانت هناك ثلاث حروب بينهما الثانية سنة 1852 والثالثة سنة -1885، بين القوات البريطانية ومملكة برمانيا بين سنتي 1824 و1826p (BOISSEAU, 2017, p 268) وظّفت القوات البريطانية الأراكانيين ومنهم المسلمين كجنود في صفوف قواتها، الأمر الذي جعل البرمان يُنظرون إلى الأراكانيين على أنَّهم أعداء للقومية البرمانية، خاصة وأنَّ الاحتلال البريطاني فيما بعد منح امتيازات أكبر للأقليات بما فيها البنغاليين على حساب البورميين (**صالح**، 2012، **ص** 141).

2.2 بريطانيا والتوظيف السياسي للأقليات.

شجعت السلطات الاستعمارية، التي جعلت من برمانيا جزءًا من الإمبراطورية الهندية-البريطانية L'empire des Indes، المسلمين من بلاد البنغال للعمل في حقول الأرز في مواسم الحصاد والعودة إلى ديارهم بعد نهاية مواسم الزرع والحصاد، لكن مع مرور الوقت بدأ هؤلاء يستقرون في إقليم أراكان وخاصة في المنطقة الشمالية منه (**صالح**، 2012، **ص** 142)، ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة البنغاليين في إقليم أراكان من 5% سنة 1830 إلى 30% بعد قرن من الزمن، ومع مرور الوقت تمكن البنغاليون من تكوين ثروة في قطاعي الفلاحة والتجارة، ممّا أدى إلى اندلاع نزاعات بين البنغال والبوذيين بسبب استياء البوذيين من النجاح الذي حققه المسلمون هذا من جهة، وكانوا يرون أنَّ هذا النجاح كان على حسابهم وقطع الطريق أمامهم في تحقيق النجاح نفسه من جهة ثانية، الأمر الذي دفع بالبرمان بتنظيم عمليات إبادة في حق الروهينغا أثناء الاحتلال البريطاني، ومنها المجازر التي نظمت في سنتي 1931 و1938، ممّا دفع بالروهينغا بالعودة إلى الهند (ARACO, 2008, p 164).

وقد كان البنغاليون المسلمون (الروهينغا) يتمتعون بحماية خاصة من قبل السلطات الاستعمارية، خاصة بعد أنَّ ضمت السلطات البريطانية مختلف العرقيات المسيحية والمسلمة للجيش البورمي على حساب البورميين أنفسهم، وكان يرى الاحتلال البريطاني في هذا الجيش السبيل لحفظ الأمن الداخلي في حين أنَّ البورميين كانوا يرون فيه وسيلة لإبادتهم، خاصة بعد مجزرة 1930 التي راح ضحيتها البورميون في منطقة سايا سان، هذا ما دفع البوذيين لاحقًا للتعامل مع اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية، لذا أنَّه بمجرد خروج الاحتلال البريطاني وجد البنغاليون أنفسهم دون حماية أمام ابتزاز البوذيين الأراكانيين والبرمان (BOISSEAU, 2018, p 220).

وبدأت فجوة الاختلاف بين البرمان وبقية الأقليات، بما فيها الروهينغا، تزداد أكثر أثناء الحرب العالمية الثانية، باعتبار أنَّ البرمان انضموا إلى الجيش الياباني أملاً في الاستقلال عن الحكم البريطاني، بينما اصطفت بقية الأقليات في صف الجيش البريطاني، هذا ما أدى إلى حدوث مجازر بين البرمان والأقليات المختلفة، منها المجازر التي حدثت سنتي 1943 و1945

إذ ذهب ضحيتها البوذيين في شمال إقليم أراكان على يد المسلمين كما تعرض المسلمون بدورهم لإبادة في الجنوب على يد البوذيين ممّا زاد من العداء بين الطائفتين (LICOURT, 2017,https://www.lefigaro.fr) خاصة بعد أن أصبح إقليم أركان أثناء الحرب العالمية الثانية ملجًأ لمسلمي ميانمار هروبًا من الجيوش اليابانية مما دفع بالبوذيين للهجرة نحو الجنوب بسبب النزاعات العرقية (ARACO, 2008, p 168).

منحت الحرب العالمية الثانية للبوذيين البرمان فرصة الانتقام لكل ما كان يرمز للوجود البريطاني والمتمثل خصوصًا في التواجد الهندي، ما دفع بالهنود بما فيهم الروهينغا من الفرار من ماينمار، وبمجرد أن حل السلام وانتهت الحرب العالمية الثانية عاد الهنود مجددًا لماينمار ولمناصبهم الإدارية والتجارية مما أثار حفيظة وكراهية البرمان تجاه الهنود عامة والروهينغا والبنغاليين خاصة، وتعاظم الشعور بالكراهية تجاه الروهينغا مع استقلال الباكستان، وبالتالي استقلال إقليم البنغلاديش عن الهند، حيث انتقل الروهينغا بأعداد كبيرة للعيش في بنغلادش، وانتقل البعض الأخر نحو شمال إقليم أركان، الشيء الذي لم يجد له البرمان تفسيرًا إلاّ أنَّ الروهينغا يشعرون بالانتماء لبنغلادش وبالتالي ينحدرون من هذه المنطقة (Sola, 1996, p148).

أرادت كل طائفة مع ظهور بوادر الاستقلال في برمانيا على إثر الحصول العديد من الدول على استقلالها إعلان استقلال ميانمار، فضلاً عن رغبة الروهينغا في إعلان نيتها في الاستقلال عن برمانيا أو على الأقل التمتع بالاستقلال الذاتي خاصة بعد أن تم ترسيم الحدود بين ميانمار والهند سنة 1937 من قبل المحتل البريطاني وفي ظله وجد الروهينغا أنفسهم خارج حدود المناطق التي ينحدرون منها URRIERINTERNATIONAL,2017,www.courrierinternational.com)، هذه الرغبة قد عمقت من الفجوة التي تفصل الروهينغا والبوذيين، علمًا أنَّ القومية البرمانية لما بعد الحرب العالمية الثانية قد نشأت وتطورت لمواجهة القومية الهندية(BOISSEAU, 2018, p 221)، حيث أنَّه في إطار سياسة "فرق تسد" عمدت السلطات البريطانية على تهميش البرمان Birmans من جميع أجهزة الإدارة، في المقابل تولى الهنود المسؤوليات المختلفة في الإدارة وفي الأجهزة الأمنية، كما أنَّ الهضاب الوسطى التي هي موطن البرمان كانت خاضعة للسلطة المركزية البريطانية بينما المناطق التي تعيش فيها الأقليات من: الشان Chin، الكاين Kayin، الراخينRakhine، المون Môn كانت تتمتع بالتسيير الذاتي لأقاليمها (صالح، 2012، ص 141).

وهذا ما جعل القومية البرمانية تبرز كرد فعل عن سياسة بريطانيا في ميانمار وينمو لديها شعور بالعداء تجاه القومية الهندية، حيث أنَّ حرمان النخب من البرمان في تولي المسؤوليات وإدارة المؤسسات والإدارات وتفضيل الهنود عنهم بالرغم من أنَّ الهنود كان يقدر عددهم تقريبًا بمليون شخص مقابل 16 مليون من البرمان كما أنَّ نصف سكان العاصمة رانغون كانوا من الهنود، وهكذا تمكن المستعمر من خلال ذلك من زرع بذرات اللااستقرار سوسيو-سياسي Sociopolitique دائم في ميانمار (GANDIL, 2015,https://asialyst.com/fr).

الخريطة رقم 02: الأقاليم البرمانية التي تنتشر فيها الأقليات

المصدر: (سِلث، 2013، ص 9)

وقد تعالت أصوات في ظل الكراهية بين البرمان والروهينغا وباقي الأقليات تُطالب ببناء دولة مستقلة عن التاج البريطاني والتي تسهر على حماية حقوق جميع الأقليات، وقد رفع زعيم الاستقلال الجنرال (أونغ سان) AungSan شعار "الوحدة في ظل التنوع" L'union dans la diversité، لكن لم يُكتب له تحقيق حلمه في رؤية ماينمار مستقلة لا تميّز بين الأقليات، حيث تم اغتياله قبل إعلان استقلال ميانمار سنة 1948 (JAQUET, 2015, p 10).

3. الروهينغا من المواطنة إلى عديمي الجنسية ودور المصالح الاقتصادية في الصراع العرقي في ميانمار

شهدت ميانمار عقب الاستقلال وإلى غاية 1989 نزاعات إثنية-دينية Ethno-religieuses بين مختلف الأقليات والحكومة المركزية ذي الأغلبية البرمانية من أجل إقامة دولة فيدرالية التي تسمح لكل جماعة إثنية إدارة إقليمها بعيدًا عن السلطة المركزية، بعد أن فشل دستور 1947 الذي تم تحريره قبل إعلان الاستقلال في تحقيق الوحدة المنشودة بين مختلف الأقاليم والقوميات كونه لم يعترف بحقوق الأقليات الدينية (BOISSEAU, 2017, p 270)، وبالتالي لم يحترم هذا الدستور ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر "بانجلونج" Conférence de Panglong المنعقد بتاريخ 12 فيفري 1947، التي مهدت لإعلان ميلاد الاتحاد البرماني المستقل بتاريخ 04 جانفي1948.

3. 1. الروهينغا و"برمنة" Birmanisation ميانمار

لقد تمكن الجنرال (أونغ سان)، بصفته رئيس الحكومة البرمانية المؤقتة، من إقناع ممثلي اثنيات: الشين Chins، الشان Shans، كاشين Kachins، في مؤتمر "بانجلونج"، بالعمل على

توحيد جهودهم من أجل تحرير ميانمار من المحتل البريطاني، وبناء دولة تحترم فيها حقوق الأقليات في العمل والسكن وممارسة شعائرهم الدينية والثقافية، كما أعطى هذا المؤتمر للأقليات المشاركة استقلالية ذاتية في تسيير أقاليمها مع ضمانات بحق إجراء استفتاء بعد عشر سنوات من الاستقلال حول بقائها في الاتحاد البرماني من عدمه (GANDIL 2015,https://asialyst.com/fr)، لكن كل ذلك لم يتحقق بعد أن تم اغتيال الجنرال (أونغ سان) قبل إعلان استقلال برمانيا، ولم ينجح هذا المؤتمر سوى في تعبيد الطريق نحو الاستقلال، وعليه بمجرد ميلاد الدولة الجديدة نشبت حروب بين الأقليات المختلفة (**صالح**، 2012، **ص** 141)، خاصة بعد رفض الكارين Les Karen التوقيع على مخرجات مؤتمر "بانجلونج" وحملهم للسلاح ضد الحكومة المركزية سنة 1949.

ويلاحظ أنَّه في هذا المؤتمر لم توجه الدعوة لإثنية المون Môn وللروهينغا للحضور كما غاب عنه ممثلي إقليم أراكان من البوذيين، حيث تمَّ اعتبارهمجزء من الأقاليم التابعة للبرمان، ما دفعبالروهينغا للمطالبة بحقها في إقليم يتمتع باستقلال ذاتيمثلها مثل بقية الأقليات في الاتحاد البرماني، خاصة وأنَّها أصبحت تُشكل أغلبية في إقليم أركان بنسبة 77% (BOISSEAU, 2018, p223)، هذا المطلب زاد من استياء الاثنيات الأخرى تجاه الروهينغا مما جعلها تفقد الكثير من امتيازاتها، إذ أنَّه ليست المرة الأولى التي يُطالب فيها الروهينغا بإقليم مستقل أو على الأقل إقليم مستقل ذاتيًا في شمال إقليم أراكان، إذ طلبت بذلك بعد خروج المستعمر البريطاني في الثلاثينات من القرن العشرين، -قبل العودة مرة ثانية سنة -1945، حيث شعرت هذه الأقلية بأنَّها جماعة غير مرغوب فيها.

أصبح الروهينغا الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة في ظل الاحتلال البريطاني إلى مواطني من الدرجة الثانية Citoyens de seconde zone بعد الاستقلال، بالرغم من تقلدهم للمناصب السياسية كما شاركوا في الحياة السياسية في المرحلة التي تلت الاستقلال، إلاَّ أنَّ سياسة (أو نو) UNU، -خليفة (أونغ سان)،- الهادفة إلى "برمنّة" Birmanisation الاتحاد البرماني من خلال استحواذ البرمان على مؤسسات الدولة، والرفع من حصتهم في البرلمان الوطني وفي الأجهزة الأمنية، وجعل من البوذية التي يعتنقها البرمان الديانة الرسمية للبلاد في إطار الاشتراكية البوذية Socialisme bouddhique، جعلت الأقليات الاثنية بما فيها الروهينغا تشعر بأنَّ النظام المركزي تراجع عن بنود مؤتمر "بانجلونج" وأنَّها أصبحت على الهامش(LICOURT, 2017,https://www.lefigaro.fr).

وقد وجد الروهينغا أنفسهم بعد الاستقلال عرضة للتمييز المزدوج Double discrimination لكونهم لا ينتمون لعرقية البرمان non-Bamars الذين يشكلون 68% من سكان برمانيا التي تعتبر سكان إقليم أراكان غير متحضرين والروهينغا أجانب حضروا مع المحتل البريطاني، باعتبار أنَّ للروهينغا لغة خاصة بهم تشبه اللغة البنغالية ولهم تاريخ خاص بهم وعادات خاصة بهم حتى لباسهم يختلف عن لباس سكان إقليم أراكان الأصليين من جهة، ولكونهم مسلمين مما جعل أراكانيين يرفضون تواجدهم على الإقليم باعتبارهم لم يشتركوا في التاريخ المجيد لأراكانيين، وهذا ما يُحاول مسلمي أراكان نفيه من خلال إطلاق على اثنيتهم اسم "الروهينغا" التي تعني بالبنغالية "أراكان"، من أجل ربط تاريخهم بإقليم أراكان والتأكيد على أنَّهم من السكان الأصليين للإقليم، علمًا أنَّ هذا المصطلح بدأ في التداول منذ الثلاثينات من القرن العشرين، بينما يطلق عليهم البوذيون اسم "بنغالين"، وأنَّ الروهينغا يستعملون هذا المصطلح فقط من أجل "شرعنة" تواجدهم في الإقليم، وأنَّ تداول هذا المصطلح من قبل المجتمع الدولي فإنَّه يعمل على إضفاء الشرعية على الغرباء (MICHALON, 2018, p 3).

وبالرغم من أنَّ دستور 1947 لم يعترف بحقوق الأقليات الدينية فهذا لم يمنع الروهينغا من المواطنة، إذ أنَّه مع استقلال ميانمار تحصل 350 ألف روهينغي على الجنسية البرمانية، حتى أنَّ الحكومة حاولت بعث برسائل ايجابية للاعتراف بالروهينغا، إذ وصل الأمر بالحكومة البرمانية بالإعلان عن: «أنَّ الروهينغا عرق كبقية الأعراق: الشان، الشين، الكاشين، كاياه، المون والأراكانيين، يتمتعون بالحقوق نفسها...فهم متواجدون منذ سنوات عديدة في ميانمار، إنَّهم مسلمون، مؤمنون ولهم علاقات طيبة مع بقية الأعراق...» (ARACO, 2008, pp 168-169)، هذا ما سمح للروهينغا في ظل حكم (أو نو) ذو التوجه العنصري والتعصب للبوذية من تقلد مناصب رفيعة في حكومة (أو نو) (**سلث**، 2013، **ص** 24)، كما مُنح للروهينغا "شهادة تسجيل وطنية" بناءً على نص المادة 11 فقرتها الرابعة، كما تمتع الروهينغا بحقوق قانونية كاملة والحق في التصويت، إذ أنَّه في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1961 كان بإمكان الروهينغا الولوج إلى التعليم العالي والتمتع بشكل كامل بحرية الحركة والتملك في بورما، إلى جانب مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية، وتمثيلهم في جميع الهيئات السياسية والاجتماعية والتعليمية (**حاجة**، 2019، **ص** 367).

بدأت السلطات المركزية تتبنى سياسية التمييز تجاه الروهينغا إذ يظهر ذلك من خلال إخضاع المدن والقرى التي يشكل فيها الروهينغا الأغلبية المطلقة: مونغداوي Maungdaw، بوتيدونغ Buthidaung وراتيدونغ الغربية Rathidaung-Ouest لإدارة السلطات المركزية برانغون عوض خضوعها لإدارة السلطات الأراكانية البوذية بسيتوي Sittwe كما كان يُطالب الروهينغا، والمعاناة الحقيقة والتمييز العرقي ضد المسلمين عمومًا و الروهينغا خصوصًا

بدأ مع حكم الجنرال (ني وين) NeWIN سنة 1962 ومع إنشاء إقليم أراكان، إذ قام النظام الجديد بتسريح المسلمين من الحكومة ومن الجيش، في غياب قوانين أو تعليمات مكتوبة التي تجيز ذلك (ARACO, 2008, p 168).

وقد ذكر الجنرال (ني وين) علنًا بعد استحواذه على الحكم عن طريق الانقلاب ضد (أو نو) بتاريخ 02 مارس 1962، بأنَّ الإسلام هو عدو الدولة الأول مما ترتب عليه شن حملة دعائية معادية للإسلام، كما عملت حكومة (ني وين) بتأميم 90% من أملاك وعقارات المسلمين في أركان مقابل 10% فقط من أملاك البوذيين (**آل فائز**، 1991، **ص** 55).

وقد قاد الجنرال (ني وين) حملة ضد الأقليات ليس فقط ضد المسلمين، لأنَّه كان يرى في هذه الأقليات تهديدًا ضد الوحدة الوطنية، لهذا السبب قاد الانقلاب ضد سلفه الذي كان يواجه معارضة مسلحة من قبل الأقليات، هذا ما جعل الجنرال (ني وين) يعمل على تبني سياسة "برمنّة" ميانمار أكثر تشددًا مقارنة بسلفه، من خلال منع استعمال لغة الأقليات، جعل مؤسسات الدولة تحت سيطرة إثنية البرمان، إخضاع الأقاليم للحكومة المركزية بقيادة المجلس الثوري المشكل من تشكيلة حزبية واحدة ممثلة في حزب البرمان ذو البرنامج الاشتراكي BSPP، وذلك بعد أن قام بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور، كما عمل على نشر التعاليم البوذية في الأقاليم التي تتواجد فيها المسلمون والمسيحيون (GANDIL, 2015,https://asialyst.com/fr).

وبقى الروهينغا أكثر من عانى من سياسة الجنرال (ني وين) حيث أجبر أفرادها على حمل بطاقات تسجيل أجنبية بدلاً من بطاقات تسجيل وطنية، و حتى الذين حصلوا على بطاقات التسجيل الوطنية أجبروا فيما بعد على التخلي عنها عام 1977 (**سلث**، 2013، **ص** 25).

وزادت الأحداث الإقليمية من تأزم الوضع بالنسبة للروهينغا، إذ في الجهة المقابلة لنهر "الناف" Naf عقب حرب استقلال البنغلاديش (1971-1974) انتفضت بدورها اثنيتي شاكما Chakma البوذية ومارما Marma الوثنية بغية الحصول على استقلال ذاتي كما كانوا عليه في عهد الاحتلال البريطاني، ممّا دفع بالعديد من السكان البنغال في ظل الأزمتين، حرب استقلال عن الهند من جهة وانتفاضة شاكماومارما من جهة ثانية بعبور نهر "الناف" للتوجه للجهة المقابلة (BOISSEAU, 2018, p223)، ومن أجل التحكم في الأقليات عمومًا والبنغاليينوالروهينغا خصوصًا أطلق الجنرال (ني وين) حملة عسكرية أطلق عليها اسم "ناقا مين" NagaMin سنة 1978، الهدف منها تشديد الرقابة على الأشخاص، من خلال مراقبة بطاقات الهوية لتحديد المقيمين بطريقة غير شرعية من البنغال وتدمير وثائق الهوية الممنوحة سابقًا لمسلمي أراكان، مما دفع بحوالي 200 ألف روهينغي للهروب نحو البنغلاديش (JAQUET, 2015, p 60)، باعتبار أنَّ الروهينغا مع بداية حكم الجنرال (ني وين) تم تجريدهم من وثائق ثبوت الهوية، لهذا لم يعد بمقدورهم في ظل حملة "ناقا مين" من إثبات هويتهم.

لم تتعامل السلطات البنغالية إيجابًا مع اللاجئين من الروهينغا حيث رفضت تقديم أي مساعدة لهم، الأمر الذي دفعهم للعودة مجددًا لإقليم أراكان شريطة الإقامة ببلدات بوتيدونغ Buthidaung ومونغداوي Maungdaw على حدود البنغلادش، مما جعل هذه القرى متجانسة اثنيا إلى غاية يومنا هذا (MICHALON, 2018,p3).

واستمرت الطغمة العسكرية La Junte militaire في اضطهاد الروهينغا مع بداية الثمانينات من القرن العشرين وذلك بعد أن أصدرت قانون المواطنة Loi de citoyenneté سنة 1982 الذي أخرج الروهينغا من قائمة 135 اثنية التي يحق لها اكتساب الجنسية البرمانية، حيث اعتبر الاثنيات التي تواجدت على الأراضي البرمانية قبل 1823 أي قبل الاحتلال البريطاني الوحيدة التي لها الحق في اكتساب الجنسية البرمانية دون باقي الاثنيات التي توافدت مع الاحتلال، وعلى إثره تمّ سحب الجنسية من الروهينغا الذين تحصلوا عليها ما بين 1947 و1982(BOISSEAU, 2017,p270).

يمكن على إثر هذا قانون 15 أكتوبر 1982 حول المواطنة تمييز بين ثلاث فئات من المواطنين (ARACO, 2008, pp 178-179):

الفئة الأولى: وهي فئة المواطنين وهم المنتسبين لإثنية البرمان و135الإثنية والتي يُطلق عليها صفة الأعراق الوطنية، وعلى عناصرها إثبات تواجد أجدادهم على الأراضي البرمانية قبل 1823، وهي الفئة الوحيدة التي يحق لها الالتحاق بالوظيفة العمومية وبالجيش.

الفئة الثانية: وهم المولودون من زيجات مختلطة بين الاثنيات المنتمية للفئة الأولى، ويكون أحد أبوين متواجد على الأراضي البرمانية قبل استقلال ميانمار.

الفئة الثالثة: وهي فئة المتجنسين، والذين ينتسبون لجماعات إثنية قدمت إلى برمانيا قبل4 جانفي1948 الذي يصادف تاريخ استقلال برمانيا، وللحصول على الجنسية يُشترط التحكم جيدًا في إحدى اللغات الوطنية المعترف بها، وأغلب المنتسبين لهذه الفئة هم من الهنود والصينيين، ويُحظر على هذه الفئة الولوج للوظائف السياسية والعسكرية ولا حتى الانتساب للوظيفة العمومية.

وقد حرّم هذا القانون الروهينغا من أبسط الحقوق، كالحق في التعليم والرعاية الصحية وامتلاك الأراضي والحق الولوج للوظائف العامة إذ طبقًا لبنود أحد هذه القوانين فإنَّه لا يمكن للروهينغا الانخراط في القوات المسلحة أو الشرطة أو أن يصبحوا رؤساء للدوائر الحكومية أو أن يديروا أي منصب سياسي، وحتى الحق في الزواج مقيد

بشروط تعجيزية (سِلث، 2013، ص 25)، وحق التنقل مقيد إلى أقصى الحدود، مما جعل هيئة الأمم المتحدة تصف الروهينغا بالأقلية الأكثر اضطهادًا في العالم، وبسبب هذا القانون أصبحت الروهينغا أقلية دون جنسية Apatride وبالتالي خالفت السلطات البرمانية جميع المواثيق الدولية بما فيها اتفاقية نيويورك بتاريخ 28 سبتمبر 1954 التي تُحظر حرمان أي شخص من الجنسية، علمًا انَّ ميانمار قد أبرمت اتفاقيتين حول انعدام الجنسية وهما اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية سنة 1954 واتفاقية 1961 بشأن حالات خفض حالات انعدام الجنسية.

تمكّن الروهينغا بالرغم من قانون المواطنة الذي يحرم الجنسية على الروهينغا من المشاركة في الانتخابات التشريعية، و كان ذلك في سنة 1990، وعلى إثره تأسس حزبين يمثلان الروهينغا: حزب الوطني للديمقراطية وحقوق الانسان NHRDP وحزب مايو le Parti Mayu، فالحزب الأول كان يناضل من أجل حقوق المسلمين وكان أكثر اعتدالاً من الحزب الثاني الذي كانت له مطالب أكثر راديكالية الداعية إلى الانفصال، وقد تمكن NHRDP من الحصول على 80% من الأصوات المعبر عنها في شمال إقليم أراكان أثناء انتخابات 1990، مما سمح له بتولي أربع مقاعد نيابية بمدينتي Maungdaw و Buthidaung، لكن الطغمة العسكرية رفضت التعامل مع الأحزاب الديمقراطية المنتخبة في البلاد، وفي إقليم أراكان شنت حملة عسكرية ضد الروهينغا، ممّا دفع مجددًا بالروهينغا بالفرار نحو البنغلاديش (ARACO, 2008, p 170).

لقد تم التوقيع في سنة 1992 بين حكومتي ميانمار و بنغلاديش على بيان مشترك تم من خلاله الاعتراف بالروهينغا كأفراد من مجتمع ميانمار، و بموجب هذا البيان تم إعادة حوالي 236.599 نازح من الروهينغا إلى ميانمار (حاجة، 2019، ص 367)، و مع ذلك استمرت الحكومة البرمانية من تأميم أراضي الروهينغا، خاصة بعد أن أصبح إقليم أراكان يمثل أهمية اقتصادية بالنسبة للطغمة العسكرية ولدول الجوار.

تعرض الروهينغا لعمليات قتل ومذابح منظمة جديدة بدءًا من سنة 2012 من قبل بوذيي أراكان مما دفع بالروهينغا لتنظيم صفوفهم في ظل حرمانهم من جميع أشكال التمثيل في الأجهزة السياسية والإدارية، بسبب ارتفاع الكراهية تجاه المسلمين عبر العالم، و خطاب الكراهية الذي كان يسوقه الرهبان البوذيون وعلى رأسهم الراهب (أو ويراتو) UWIRATHU زعيم حركة 969 البوذية، -الذي عوقب بالسجن عام 2003 لاتهامه بالتحريض على الكراهية الدينية، و أفرج عنه عام -2012، وانتشار في سنة 1997 كتاب الموسوم "الخوف من انقراض عرقنا" دون أن يُعرف صاحبه إلى زيادة العداء تجاه المسلمين (TENVEEN, 2005, p 7)، ومن أسباب هذه الكراهية التي لم تساعد للوصول إلى اتفاق يجمع بين البوذيين والروهينغا ويضع حدًا لخطاب الكراهية، الأوضاع الاقتصادية لإقليم أراكان، حيث أنَّ نسبة 40% من سكان الإقليم تعيش تحت خط الفقر وهي النسبة الأعلى وطنيًا (BOISSEAU, 2017, p271)، ويعتقد البوذيون أنَّ المتسبب في فقرهم هم الروهينغا الذين يستحوذون على خيرات الإقليم بالإضافة إلى نسبة الولادة المرتفعة عندهم، مما دفع بالبوذيين بمقاطعة السلع ومحلات الروهينغا، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي،وفي الواقع التصاعد هذا ضد الروهينغا كان يخفي من ورائه مصالح اقتصادية دولية ووطنية.

3. 2. تأثير المصالح الاقتصادية على أزمة الروهينغا

لقد كان الاعتقاد السائد أنَّ التحول الديمقراطي الذي عرفته ميانمار منذ 2000، بعد أن انتقلت السلطة إلى زعيمة المعارضة، سيكون في صالح الأقليات وينته عهد الظلم الذي كانت تتعرض له هذه الأقليات على يد الطغمة العسكرية، ومن بينها الروهينغا التي كانت تعتقد أنَّها سوف ينته عهد التمييز العنصري الذي كانت عرضة له منذ الاستقلال، لكن خروج الجيش من الحياة السياسية والاقتصادية لم يكن مطلقًا إذ بعد المفاوضات مع المعارضة جعل 25% من نواب البرلمان من نصيب الجيش، وأي تعديل للدستور يتطلب 3/2 الأعضاء، كما أنَّ أحد منصبي نائب رئيس الجمهورية يعود للجيش فضلاً على الوزارات السيادية (الدفاع، الأمن الداخلي والحدود)، ونظرًا للصلاحيات الواسعة للجيش التي يتمتع به فإنَّه كان من الصعب تغيير الأوضاع في إقليم أراكان دون إرادته (BOISSEAU, 2017, p272)، وعليه كانت الحكومة مقيدة إذ لا يمكنها إحداث أي إصلاحات لصالح الروهينغا دون موافقة الجيش.

تزامنت مذابح 2012 التي تعرض لها الروهينغا مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها ميانمار سنة 2011، إذ بدأت السلطات في ميانمار تتجه نحو الاستثمارات الخارجية لدعم اقتصادها الوطني، وعقب ذلك انطلقت شرارة الفتنة الطائفية مجددًا ضد الروهينغا في إقليم أراكان وضد الكارين Les Kraen، وفي نفس الوقت قامت السلطات بالمصادقة على قوانين جديدة حول تسيير وتوزيع الأراضي الفلاحية، هذه الإصلاحات التي كان الروهينغا أحد ضحاياها كانت عرضة للانتقادات، إذ سمحت هذه القوانين بتشجيع الشركات العالمية مثل POSCO و Daewoo لإبرام صفاقات مع الحكومة للاستثمار في المنطقة (THE CONVERSATION, 2017, http://theconversation.com)، وقد تمكنت شركة Daewoo سنة 2004 من اكتشاف حقل غاز ضخم على سواحل إقليم أراكان.

كما صادف تصاعد عمليات عنف بين الروهينغا والبوذيين بإقليم أراكان سنة 2012 مع رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تفرضها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على ميانمار، وذلك بعد إجراء انتخابات

حرة أدت بفوز المعارضة سنة 2011 بعد 49 سنة من حكم الدكتاتورية العسكرية، ممّا دفع بهذه الدول للعمل على اكتساح السوق البرمانية التي هي في أصل منطقة نفوذ لكل من الصين والهند، حيث استغلت هاتين الدولتان العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ميانمار من أجل تعزيز نشاطها الاقتصادي، التنافس الاقتصادي بين هذه الدول قد دفع بعضها على تجديد دعمها لميانمار في سياستها تجاه الروهينغا ومن بينها الصين والهند، في المقابل عملت دول أخرى على توظيف قضية الروهينغا من خلال إثارة النزاع العرقي من أجل خلق بؤرة جديدة للإرهاب من أجل الانتشار في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف محاصرة الصين في المنطقة والتحكم على ما أصبح يُطلق عليه بطريق الحرير الجديد La nouvelle route de la soie.

تُعتبر الصين المستثمر الأول في بورما وذلك لما تملكه من مشاريع ضخمة تقع في غرب البلاد حيث تعيش الروهينغا، وقد تمكنت العديد من الشركات الصينية منذ التسعينيات من القرن الماضي، أي في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على ميانمار منذ 1986، من الاستثمار في مناطق عدة في هذه الأخيرة في مجال استغلال المناجم والأنهار والخشب خاصة في إقليم Shan، أما الاستثمارات الموجهة لإقليم أراكان فكانت تخص بالدرجة الأولى كل الصناعات المرتبطة أساسًا بالطاقة وطرق نقلها، وذلك بعد أن تم اكتشاف حقل غاز ضخم سنة 2004 بالقرب من سواحل أراكان، وقد حصلت الصين على امتياز التنقيب عام 2008، وعليه ركزت الصين على الاستثمار في مجال البنى التحتيةles infrastructures كشق الطرقات من أجل تامين مرور أنابيب نقل الغاز les gazoducs وأنابيب البترول Oléoducs، وكان على الطغمة العسكرية المهيمنة على النشاط الاقتصادي في ميانمار ضمان استمرار تدفق الاستثمارات الصينية في إقليم أراكان، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاستيلاء على الأراضي لمصلحة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصينية منها من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية (THE Conversation, 2017, http://theconversation.com)، وقد ساعد قانون المواطنة والجنسية لسنة 1982 السلطات من نزع الأراضي من ملاكها باعتبار أنَّ من لا يملك الجنسية من الروهينغا يصعب علية الدفاع عن ملكيته، وبالتالي اعتبرت الروهينغا أول متضرر من عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية في الإقليم، ممّا ولّد لديها الشعور بالتهميش والكراهية تجاه الأثنيات الأخرى فضلاً على أنَّ تدفق الاستثمارات في المنطقة سينعشها اقتصاديًا ممّا جعلها منطقة استقطاب اليد العاملة من الأقاليم الأخرى، وأغلبية اليد العاملة هذه كانت من إثنية البرمان (Birmans) البوذية، كما أنَّ الروهينغا لم تستفيد من العائدات المالية التي تقدر ب 1.8 مليار دولار سنويًا مقابل مرور موارد الطاقة إلى الصين عبر أراضي إقليم أركان.

الحضور القوي للصين في ميانمار نظرًا لموقع هذا البلد المطل والمنفتح على خليج البنغال وبحر أندامان (دندن، 2014، ص 156)، لذا تُحاول الصين الاستثمار في مجال البنى التحتية وجعل إقليم أراكان تحت سيطرتها، من أجل ضمان أمن الأنابيب التي تنقل النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى إقليم يونان (جنوب غرب الصين) عبر ساحل إقليم أراكان وذلك بعد أن تم التوقيع بين ميانمار والصين على تدشين هذين الخطين، بالتالي يتم تفادي مضيق ملقة Détroit de Malacca بين ماليزيا وأندونيسيا الذي يصنف ضمن المضايق غير الآمنة، كما أنَّه من المضايق الذي يخضع لسيطرة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعل الصين تستثمر في سبتمبر 2013 بواسطة الشركة البترولية الوطنية الصينية CNPC في العمل على وضع أنابيب لنقل البترول من الشرق الأوسط إلى الصين، والذي يربط (سيت وي) Sittwe عاصمة إقليم راخين بمدينة (كونمينغ) Kunming، بالإضافة على استغلال نفط و غاز ميانمار في حقول (شوي) Shwe قبالة سواحل إقليم أراكان و ربطها بمدينة (غواتنغ تسو) Guangzhou الصينية، فضلاً عن مشاريع من أجل ربط ميناء (كيوكفيو) Kyaukphyu بالأراضي الصينية من أجل نقل النفط (DESTROYER, 2017, https ://www.investigaction.net/fr).

يدخل ربط إقليم أراكان بالجنوب الغربي للصين في إطار إستراتيجية إيحاء ممر بورما التاريخي بالنسبة للصين، إذ يمثل هذا الممر منفذ الصين لخليج البغال الغني بالثروات الطبيعية من الغاز والبترول والذي قد سبق وأن لعب هذا الممر أثناء الحرب العالمية الثانية دورًا مهمًا في فك العزلة عن الصين بعد أن قامت القوات اليابانية من حصار موانئ الصين، كانت الحكومات الصينية المتعاقبة منذ سنوات تبحث عن حل للمأزق الأمني لمضيق ملقة Le dilemme de Malacca الذي يعبر من خلاله 80% من احتياجات الصينية في مجال الطاقة من غاز ونفط، وخوفًا من أي احتمال حصار اقتصادي Blocus أمريكي في حالة نشوب نزاع في شرق آسيا (ROLLAND, 2015, p 143).

الخريطة رقم03: ممر أنابيب الغاز و النفط من خليج البنغال نحو الصين عبر إقليم أراكان.

source: http://www.info-birmanie.org/shwe-gaz-un-projet-pharaonique-aux-consequences-devastatrices

وجدت الصين في هذا المنفذ المخرج من حصارها، وعليه يمثل هذا الممر ذا أهمية إستراتيجية بالنسبة لها خصوصًا بعد انتشار القوات الأمريكية ومحاصرة الصين من الغرب، وذلك بعد دخول القوات الأمريكية أفغانستان بحجة مكافحة الطالبان فضلاً عن بناء فرنسا في 2001 لقاعدتين عسكريتين في كل من قرغيستان وطاجكستان وهكذا تم حصار الصين من الناحية الشرقية (معتز، 2019، blogs.aljazeera.net)، كما أنَّ بحر الصين بدوره يخضع لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية: أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين وتايلندا، وعليه لم يبق للصين إلاَّ خليج البنغال كمنفذ بحري آمن خاصة فيما تعلق بتزودها بموارد الطاقة.

ورأت الصين بالرغم من التنديدات الدولية لما تعرض له الروهينغا من عمليات الإبادة أنَّه ليس من مصلحتها إثارة أزمة بينها و ميانمار بسبب الروهينغا لما قد ينعكس سلبًا على مصالحها الاقتصادية في خليج البنغال، هذا ما جعل (قوه يى تشو) بتاريخ 21 أكتوبر 2017، المسؤول بالقسم الدولي في الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، يُعلن بأنَّ بكين تدعم ميانمار في "حماية السلام والاستقرار" ولن تنضم إلى أي دولة أخرى في التنديد بما يعتبروه كثيرون "حملة تطهير عرقي" ضد مسلمي الروهينغا، وأضاف أنَّ بكين تدين "الأعمال العنيفة والإرهابية"، في إشارة واضحة للهجمات التي يشنها الروهينغا ضد قوات الأمن في ميانمار سكاي نيوز، 2017، (www. skynewsarabia.com).

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي تلعبه الصين في المنطقة، وكان لابد من تغيير الوضع في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأول ما قامت به تشجيع كل من الهند والبنغلاديش على إيجاد صيغة تفاهم بينهما لتمرير أنابيب الغاز والنفط من ميانمار للهند عبر البنغلاديش لمنافسة الأنابيب الصينية التي لم ترحب به الولايات المتحدة الأمريكية، كما تُحاول الولايات المتحدة عبر المنظمات غير الحكومية ONG التي تدعمها ماديا إقناع سكان الأقاليم التي تستثمر فيها الصين أنَّ كل ما تقوم به الصين من مشاريع سيهدد البيئة وبالتالي القضاء على مصادر رزقهم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتفاضة الأهالي ضد هذه المشاريع التي ستلوث الأنهار والأراضي الفلاحية حسب ما تُروج له هذه المنظمات (DESTROYER, 2017, https ://www. investigaction.net/fr)، وبسبب تعرضت المشاريع الصينية في ميانمار إلى عمليات تخريبية بهدف حثها على التراجع في مشاريعها المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية عبر حلفائها من الخليج العربي وبالضبط السعودية التي تحتضن زعماء الروهينغا، من أجل تدويل قضية الروهينغا منذ 2010، كما عملت هذه الدول على تسليح الروهينغا، مما جعل النزاع في أراكان سنة 2016 يأخذ أبعادًا أخرى غير تلك التي كانت تميز النزاع في الروهينغا، وهذا بعد ما قامت جماعة مسلحة، بتاريخ 9 أكتوبر 2016، قدمت من البنغلاديش بمهاجمة مراكز الشرطة والحدود، ممّا جعل الجيش ميانمار من شن هجوم عنيف على الروهينغا الشيء الذي دفع بأكثر من 75 ألف من الروهينغا بالفرار نحو البنغلاديش، وبعدها بتاريخ 25 أوت 2017 شّن الروهينغا هجومًا أكثر تنظيمًا وتنسيقًا، وذلك بعد أن قاموا بمهاجمة 30 مركزًا للشرطة في آن واحد فضلاً عن تدمير البنى التحتية من بينها الجسور، الأمر الذي دفع بقوات الجيش تنتشر بكثافة في إقليم أراكان، وهذه المرة تعاملت بقسوة مع الروهينغا بحجة محاربة الإرهاب، مما أدى إلى فرار أكثر من 650 ألفروهينغي نحو البنغلاديش، خاصة وأنَّ العملية الأول تمت باسم "حركة اليقين" مما يوحي من اسمها أنَّها حركة جهادية وبالتالي حركة إسلامية "إرهابية"، الأمر الذي دفع الحركة التي تبنت العمليات التي تمت سنة 2017 أن تعلن اسم يحمل دلالة سياسية أكثر ما تكون حركة دينية وذلك تحت اسم "جيش أركان لتحرير الروهينغا" ARSA(CAUSSE, 2018, p156).

تُحاول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وحتى المنظمات غير الحكومية ONG على تدويل قضية الروهينغا من خلال بث صور وفيديوهات الإبادة التي تعرض الروهينغا من قتل وتهجير وذبح واغتصاب وحرق للمنازل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من أجل تشجيع الحركات الجهادية للالتحاق بمنطقة أراكان من أجل نصرة الروهينغا باسم الجهاد الإسلامي، وبالتالي التحاق الجماعات الإرهابية من القاعدة وداعش وغيرها من الحركات الجهادية والإرهابية، الأمر الذي سيهدد أمن المنطقة ككل، خاصة وأنَّ الأراضي الصينية والهندية شهدت عمليات إرهابية، حيث اتهمت حكومتي هذه الدولتين بدعم حكومة ميانمار.

ويقع على المجتمع الدولي عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا في التدخل من أجل مكافحة الإرهاب في حالة ما إذا أصبحت ميانمار أرضًا مستقطبة للإرهاب، وهكذا ستتمكن الولايات المتحدة التي هي في الأصل حليفة (أو سان سو تشي) لكن ذلك لم يمنعها من محاولة خلق أزمة أمنية بميانمار، من أجل محاصرة الصين من الجهة الشرقية، وحتى إن لم تتدخل الولايات مباشرة في المنطقة، فإنّها ستحاول دفع بحلفائها لذلك، من خلال إثارة عمليات إرهابية داخل الدول المجاورة: الهند، البنغلايش وحتى الصين، وهكذا ستتحول ميانمار إلى أرض للصراعات الاثنية والعرقية من أجل تفتيت البلاد (KORYBKO, 2017, https://arretsurinfo.ch)، وبالتالي تحكم الولايات المتحدة في هذه المنطقة الغنية بالثروات الجوفية خاصة في سواحل إقليم أركان الذي يشهد علميات إبادة في حق الروهينغا، وقد نجحت الولايات الأمريكية سابقًا من إثارة نزاعات عرقية مثل ما فعلته في دول البلقان وفي كوسوفو، ليكون لديها حلفاء في المنطقة من أجل محاصرة روسيا، التي تستعمل دول البلقان كممرات لتصدير غازها نحو أوروبا أو من أجل الولوج إلى

البحر الأبيض المتوسط.

5. خاتمة

كان الروهينغا دومًا عرضة للتمييز العرقي وللاضطهاد، وقد كان للمستعمر البريطاني الدور الرئيسي في إثارة هذه النزاعات، باعتباره أوجد بيئة سياسية واجتماعية تقوم على الكراهية، حيث منذ الاحتلال وهو يلعب على وتر الأقليات في إطار سياسة "فرق تسد"، وقد زاد من تلك الكراهية الامتيازات التي كان يتمتع بها الهنود والمسلمين على حساب السكان الأصلين.

ويظهر أنَّ النزاعات العرقية-الدينية إما أثناء الاحتلال البريطاني أو أثناء الحرب العالمية الثانية، وتلك التي نشبت بعد الاستقلال أنَّها ذات طابع ديني وعرقي، ولكن في الحقيقة تخفي وراءها مصالح اقتصادية، إما إثارة نزاع بين البوذيين والروهينغا من قبل السلطات العسكرية من أجل استغلال خيرات إقليم أراكان، وإما يتسبب فيه البوذيين في إقليم أراكان تنديدًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها، وعادة ما يكون الروهينغا ضحية لهم، نظرًا للمكانة السياسية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها في ظل الاحتلال، وبالتالي ما هي إلاَّ عمليات انتقام للماضي نظرًا للأوضاع الحالية، هذا ما دفع الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية حكم الطغمة العسكرية على التعامل مع الروهينغا بسياسية التمييز العنصري، حتى أنَّه في ظل قانون المواطنة الصادر سنة 1982 حرّم على الروهينغا الجنسية البرمانية.

وتخرج أزمتي 2012 و2017، التي راح ضاحيتها الروهينغا، عن القاعدة السابقة التي كان فواعل الأزمة الاثنيات المختلفة لبرمانيا، كون أنَّ الفواعل الرئيسية في هاتين الأزمتين الدول الأجنبية، حيث أنَّ التنافس الدولي على خيرات إقليم أراكان، خاصة بعد اكتشاف احتياطات غاز ونفط مهمة على خليج أراكان الذي تقيم فيه الروهينغا، كما أنَّ هذا الإقليم منذ 2013 يدخل ضمن إستراتيجية الصين في تفعيل طريق الحرير الجديد الذي يضمن تمديدها بموارد الطاقة بعيدة عن الطرق التقليدية الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنَّ هذه الأخيرة تُحاول بدورها توظيف قضية الروهينغا من أجل إثارة أزمة أمنية في المنطقة في إطار سياسية "الفوضى الخلاقة"، من أجل دفع الحركات الجهادية والإرهابية للالتحاق بإقليم أراكان لنصرة الروهينغا، حتى تتمكن من إيجاد الشرعية للتدخل في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، وهكذا تتمكن من محاصرة الصين من الناحية الشرقية وإفشال مشروع طريق الحرير الجديد من جهة والتحكم في الثروات الجوفية على سواحل إقليم أراكان.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

1. آل فائزبن جعفر علي نور الإسلام، (1991)، المسلمون في بورما: التاريخ و التحديات، مكة المكرمة، الشركة السعودية للتوزيع، سلسلة تصدر عن رابطة العالم الإسلامي، السنة العاشرة، العدد 115.

2. حاجة وافي، (2019)، "الحماية الدولية للأقليات بين النص والممارسة: أزمة أقلية مسلمي الروهينغا نموذجًا"، في: مجلة الدراسات الحقوقية، تصدر عن جامعة طاهر مولاي، السعيدة، المجلد 6، العدد 2.

3. دندن عبد القادر، (2014)، "إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية"، في: السياسة الدولية، العدد 196.

4. سكاي نيوز عربية (2017)، "الصين تنحاز إلى ميانمار ضد مسلمي الروهينغا"، اطلاع بتاريخ 2021/04/10 على الساعة 15:25سا، على الموقع: www.skynewsarabia.com.

5. سِلث أندرو، (2013)، مسلمو بورما: ارهابيون أم مُرَهّبون. (ترجمة: سعيد إبراهيم كريديه)، بيروت: دار الرشاد.

6. صالح ماجدة، (2012)، "مأساة الروهنجايا: التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار"، في: السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 190.

7. علي معتز (2019)، "مأساة مسلمي تركستان الشرقية وميانمار..اضطهاد ديني أم صراع على النفط؟"، اطلاع بتاريخ 2021/04/10 على الساعة 11:25سا، على https://www.aljazeera.net/blogs/2019/7/30/.

8. ARCARO Pascal et DESAINE Loïs, (2008), La Junte Birmane Contre L' « Ennemi Intérieur », Paris: éditions L'Harmattan.

9. BOISSEAU DU ROCHER Sophie, (2017) « LES ROHINGYA ET LES HOQUETS DE L'HISTOIRE », in: Politique internationale, Paris: N° 157.

10. BOISSEAU DU ROCHER Sophie, (2018), « Rohingya: une sortie de crise est-elle possible ? », in: Politique étrangère, éditions IFRI, N° 4, Vol. 83.

11. CAUSSE Dominique, (2018), Histoire du Myanmar. Paris: editions L'Harmattan.

12.COURRIER INTERNATIONAL, (2017), «Birmanie, Rohingyas: les questions clés pour comprendre le conflit dans l'Arakan », consulté le 172021/03/ à 19h50 ,sur www.courrierinternational.com.

13.DESTROYER Land, « Crise des Rohingya: pourquoi le Myanmar n'est pas la Syrie », in: https ://www.investigaction.net/fr/33064/, publié le 282017/09/.

14. GANDIL Alexandre, « Birmanie: l'unité impossible »,in : https://asialyst.com/fr/201505/10//birmanie-unite-impossible/, publié le 052015/10/.

15. GEOFFROY Roman, « Comprendre la crise des Rohingya en Birmanie », in: https://www.lemonde.fr, publié le 132017/09/ à 19h42.

16. JAQUET Carine, (2015), Unité et Diversité: Les défis de la transition birmane, Paris: éditions MkF.

17. KORYBKO Andrew, « Crise des « Rohingyas »: scénarios de conflit, et propositions de réconciliation », In : https://arretsurinfo.ch, 18 septembre 2017.

18. LICOURT Julien, « Le parcours chaotique des Rohingyas à travers l'histoire », in: https://www.lefigaro.fr, publié le 192017/09/ à 14: 06.

19. MICHALON Martin, (2018), Comment (vraiment) comprendre la crise « rohingya »?, Diploweb.com: la revue géopolitique.

20. ROLLAND Nadège, (2015), « La nouvelle route de la soie: Les ambitions Chinoise en Eurasie», in: Politique Étrangère, Vol., 80, N° 3, éditions Ifri.

21. SOLA Richard, (1996), BIRMANIE: La révolution kidnappée (1981-1995), Paris: éditions L'Harmattan.

22. TEN VEEN Rianne, (2005), Myanmar's Muslims: The oppressed of

the Oppressed, Islamic Human Rights Commission.

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف لطفي خياري، (2022)، الرهانات الاقتصادية لمجازر الروهينغا في إقليم أراكان، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 247-257